التقى رئيس الغرفة التجارية..

الوزير السقطري يدشن ورشة تأسيس شبكة وطنية لأصدقاء البُن

عدن / خاص

دُشّن وزير الزراعة والري والثروة السمكية اللواء سالم السقطري أمس في العاصمة المؤقتة عدن ورشة عمل لتأسيس شبكة وطنية لأصدقاء البُنّ من أصحاب المصلحة المؤثرين على المستويين الوطني والمحلي حيث نفذتها منظمة عبس لتنمية المرأة والطفل برعاية والشراكة مع منظمة رؤيا أمل الدولية وشركاء محليين وبتمويل من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) وذلك ضمن مشروع "تعزيز التنوع البيولوجي وصمود المجتمعات الريفية من خلال تحسين الجودة وتسويق البن والفاكهة في اليمن وفقا لنهج الممارسات المتجددة من قبل المزارعين.

وأكد وزير الزراعة على أن قيادة الوزارة تولي أهمية كبيرة لزراعة وإنتاج البُن وتعمل على دعم وتطوير هذا المحصول النقدي الهام من خلال خططها وبرامجها العامة مع التركيز على تحسين جودة البُن وتوسيع رقعة زراعته من خلال العديد من القرارات والتفاهمات والتدخلات أبرزها انشاء المركز الوطني للبُن والاتفاق مع اللجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة «اليونسكو» لادراج البن اليمني ضمن التراث العالمي وإختيار محصول البُن كمنتج وطني في إطار المبادرة العالمية التي أطلقتها منظمة «الفاو» (بلد واحد منتج واحد) لافتاً النظر إلى النجاحات التي حققتها الوزارة في المعرض الأول للبن بالشراكة مع الكثير من المؤسسات المعنية بالقهوة اليمنية.

وhاستعرض ماجد الخميسي منسق المشروع في منظمة عبس خلال الورشة عدداً من الأوراق عن الوضع العام للبُن في اليمن ونبذة تعريفية عن المشروع وأنشطته وأهدافه وكذا مناطق الاستهداف في محافظتي لحج (لبعوس ويهر) والضالع (الشعيب) بالاضافة الى أهداف الورشة والتي تعد أحد مكونات المشروع وأهدافها ومحاورها والمخرجات المتوقعة منها.

وتهدف الورشة الى تكوين شبكة وطنية لأصدقاء البُن بغرض خدمة المجتمعات المحلية والعمل كحلقة وصل بين الوزارة ومزارعي البن والجهات المانحة بما يسهم في إيصال تطلعات واحتياجات مزارعين البن للجهات المعنية من أجل تحسين جودة زراعة البن وتسويق محاصيل البن والفاكهة في الداخل والخارج.

وقد خرجت أعمال الورشة بعدد من التوصيات الهادفة لتجسيد التطلعات المرجوة من تنفيذ المشروع وبما يساهم في الاستفادة المثلى من مخرجاته في تنمية محصول البن.

وشارك في الورشة رئيس الغرفة التجارية والصناعية أبوبكر باعبيد ووكيل الوزارة لقطاع الإنتاج السمكي غازي لحمر والمستشار الفني للوزارة والمهندس أحمد الوحش ومستشار الوزير مدير المركز الوطني للبن المهندس أحمد عبدالملك ومدراء عموم من وزارة الزراعة والأسماك والصناعة والتجارة ومكاتب الزراعة في يهر ولبعوس وتبن بمحافظة لحج عابدة الخضر نائب رئيس منظمة عبس.

وفي سياق متصل التقى أمس وزير الزراعة والري والثروة السمكية اللواء سالم السقطري في ديوان عام الوزارة بالعاصمة المؤقتة عدن مع رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن أبوبكر باعبيد سبل تعزيز التعاون والعمل المشترك.

خلال اللقاء أكد الوزير السقطري على أهمية دور الغرفة التجارية والصناعية الذي تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني وتلعب دورًا حيويًا في دعم الأنشطة التجارية والصناعية المختلفة بما فيها الزراعية والسمكية.

وقد تطرق اللقاء الى عدد من الموضوعات والقضايا التجارية والاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي والسمكي وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والجهات المانحة وكذا الصعوبات والتحديات التي تعترض أعمال التجار والمصدرين للمنتجات الزراعية والسمكية في الداخل والخارج والمعالجات المطلوبة لحلحلتها وسبل فتح آفاق جديدة للتصدير في الأسواق الخارجية.

كما تطرق اللقاء إلى الجهود التي بذلتها الوزارة لنقل المركز الرئيسي لبنك التسليف التعاوني الزراعي (كاك بنك) الى العاصمة المؤقتة عدن وتوسيع خدماته ودوره في تسهيل المعاملات المالية لرجال الأعمال من خلال سهولة تحويل إيرادات توريد او تصدير المنتجات الزراعية والسمكية بهدف تنمية رأس المال الوطني وناقش أيضا وضع مصانع طحن الأسماك الغير مرخصة في ظل القرار القاضي بأيقاف عملها نظراً لإستنزافها للمخزون السمكي لبلادنا.

كما أكد الوزير السقطري حرص الوزارة على تفعيل الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي والسمكي باعتباره شريك أساسي للحكومة والوزارة ويساهم في تنمية تلك القطاعات ويرفد خزينة الدولة بالعملة الصعبة ومشدداً على ضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية الهادفة لتنظيم عملية الاستثمار في القطاعين الزراعي والسمكي.

وبدوره أشار رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن إلى ضرورة التعاون والشراكة الحقيقية مع الوزارة في كافة القطاعات والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها والفرص الاستثمارية والمشاركة الوطنية من قبل القطاع الخاص ورجال الأعمال مع الوزارة في مختلف المجالات وعلى الزراعة والأسماك.

حضر اللقاء وكيل وزارة الزراعة والأسماك لقطاع الإنتاج السمكي غازي لحمر والمستشار الفني للوزارة المهندس أحمد الوحش و مدير عام الادارة العامة للتسويق الزراعي بالوزارة المهندس محمد النشيلي.

وزير الإدارة المحلية يناقش مع ممثلي الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي لتعزيز الاقتصاد

عدن / سبأ

أكد وزير الإدارة المحلية، حسين الأغبري، على أهمية الاستدامة للمشاريع والبرامج التنموية والاقتصادية للوحدات الإدارية التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكافة المنظمات الأممية في اليمن.

جاء ذلك خلال اجتماعه امس ،بالعاصمة الأردنية عمان بوفد رفيع المستوى ضم ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن، وعددا من الشركاء المانحين وسفراء الدول، وقيادات السلطات المحلية في كل من محافظات عدن، وحضرموت، ولحج، وتعز، ومأرب، لمناقشة واستعراض مراجعة مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن (SIERY) والاتجاهات المستقبلية للمرحلة القادمة.

و أكد الوزير الأغبري، على اهمية تنفيذ المشاريع القابلة للمرونة، والبرامج القادرة على الصمود، والعمل على تعزيز الشراكات، وصياغة رؤية مشتركة لتحقيق الإستقرار والتنمية الشاملة، والإستثمار في اليمن.. مشيراً إلى أهمية دعم برامج الحوكمة ومشاريع البنى التحية، وبرامج تأهيل الشباب والمرأة، والتوسع في نطاق السلطات المحلية ووحداتها الإدارية وفق منهجية (توسيع التأثير، وتعميق الاثر).

وأشاد الوزير الأغبري بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإتحاد الأوروبي في تنفيذ المشاريع التنموية والبرامج الهادفة والمساندة لأداء السلطات المحلية..مؤكداً حرص القيادة السياسية والحكومة على الاستفادة القصوى من تمويلات المانحين وعكسها في خطط التعافي الاقتصادية، والتنمية المستدامة في الوحدات الإدارية، كونها تعمل على توطين التنمية المستدامة، والعمل وفق نموذجية العمل التنموي، المتبع لدى العديد من الدول نحو تنمية المحليات.

واكد حرص واستعداد الوزارة لتقديم كافة التسهيلات اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة لجميع الجهات والمنظمات الأممية، والعمل معاً لتطوير وخلق آليات حديثة ومبتكرة للتنسيق والتعاون المشترك مع المانحين، وإيجاد الحلول التوافقية لكافة القضايا والمواضيع ذات الأولوية لإحتياجات المجتمع.

من جانبه أكد سفير الاتحاد الأوروبي لدى اليمن غابرييل مونويرا، دعم الاتحاد الأوروبي للحكومة اليمنية، والعمل على برامج ومشاريع التنمية والاصلاحات الإدارية وخاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها اليمن..مثمناً تعاون وتنسيق وزارة الإدارة المحلية المستمر لنجاح مشاريع وبرامج الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي.

الوزير الشرجبي يبحث مع البنك الدولي دعم مشاريع المياه في اليمن

عمان / سبأ

بحث وزير المياه والبيئة، المهندس توفيق الشرجبي، امس ، في العاصمة الأردنية عمّان، مع مدير البنك الدولي في اليمن دينا أبو غيداء، سبل تعزيز التعاون المشترك وتقييم سير العمل في المشاريع الممولة حاليًا من البنك الدولي في اليمن.

وناقش اللقاء، سبل تعزيز التنسيق بين البنك والوزارة والمؤسسات المحلية للمياه، وتوسيع مشاركة الجهات الرسمية، بما في ذلك وزارة الزراعة والري والثروة السمكية، في جميع مراحل تخطيط وتنفيذ المشاريع، وأهمية تحديث الاستراتيجية الوطنية للمياه لتشمل التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية، والتعاون المشترك للوصول الى التمويل المناخي، ومناقشة آليات تحسين إدارة مشاريع التحلية، وسبل دعم إنشاء مركز تميز مؤسسي في قطاع المياه، يُعنى ببناء القدرات وتعزيز الأداء المؤسسي.

وأشاد الوزير الشرجبي، بالشراكة المميزة بين وزارة المياه والبيئة والبنك الدولي..مثمنا الدعم الذي قدمه البنك لقطاع المياه على مدى السنوات الماضية..مؤكداً على أهمية التحول التدريجي نحو تمكين المؤسسات الحكومية من تنفيذ المشاريع بشكل مباشر بدلاً من الاعتماد على المنظمات الوسيطة، بما يعزز من كفاءة التنفيذ ويدعم الاستدامة على المدى الطويل.

واشار الشرجبي، الى التحديات التي يواجهها قطاع المياه بسبب الحرب، وآثار التغيرات المناخية على القطاعات المختلفة في اليمن التي تعد واحدة من أكثر بلدان العالم تأثراً بها.. مؤكداً على أهمية التنسيق بين الوزارة والبنك الدولي والشركاء التنفيذيين في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ للمشروعات لضمان الحفاظ على الموارد المائية، والبيئية واستمرارية المشاريع وديمومتها.

من جانبها، أشارت مديرة البنك الدولي في اليمن، إلى اهمية استمرار التنسيق مع الحكومة اليمنية..مؤكدة استمرار دعم البنك الدولي لقطاع المياه والإصحاح البيئي في اليمن ومساعدته في تجاوز التحديات التي فرضتها الأوضاع الراهنة.

وتم الاتفاق على إطلاق مشروع ريادي في مؤسسة المياه بعدن، كنموذج أولي لتقوية المؤسسات المحلية وتفعيل دورها في تقديم الخدمات بكفاءة واستقلالية مالية.

الزعوري يستعرض عدداً من القضايا المتعلقة بالعمل الإنساني

عدن / خاص

التقى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، الدكتور محمد سعيد الزعوري، أمس في مكتبه بالعاصمة عدن، بالمحامية نيران سوقي، رئيسة هيئة الإغاثة والأعمال الإنسانية بالمجلس الانتقالي.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بالعمل الإنساني، ونشاط المنظمات الدولية والمحلية في مجال الإغاثة وتقديم الخدمات.

واستعرض الوزير الزعوري دور الوزارة في الإشراف على منظمات المجتمع المدني وأنشطتها الإنسانية والتنموية في محافظات الجنوب والمناطق المحررة، وفقًا للقوانين والأنظمة النافذة، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وأشار الوزير الزعوري إلى التحديات التي تواجه العمل الإغاثي والإنساني، موضحًا أن الوزارة، عبر لجنة المشاريع في ديوانها العام، تمكنت من توجيه دعم المؤسسات والمنظمات نحو المحافظات والمناطق الأشد احتياجًا من الناحية الاقتصادية والمعيشية.. مشددا على أهمية التنسيق الوثيق مع كافة الجهات الفاعلة لمعالجة التحديات التي تعترض هذا النوع من النشاط، مؤكداً ضرورة الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالأسر المستحقة للمساعدات من مصادرها الرسمية، بإشراف الجهاز المركزي للإحصاء، من خلال تنفيذ المسوحات وإعداد استمارات تشمل بيانات دقيقة للأسر في الأحياء والحارات، بصورة علمية ومهنية، بما يضمن توزيعًا عادلا للمساعدات.

وأشاد الزعوري بجهود قيادة المجلس الانتقالي، ممثلة باللواء عيدروس الزبيدي، في دعم أنشطة المنظمات الأممية والدولية ومنظمات المجتمع المدني، وتسهيل تنفيذ برامجها ومشاريعها الإنسانية، وإزالة العقبات التي قد تعترض سير عملها، مؤكداً على ضرورة تعزيز التنسيق بين جميع الجهات لضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى مختلف المناطق.

من جهتها، أعربت المحامية نيران سوقي عن ارتياحها للجهود التي تبذلها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بقيادة لوزير الدكتور محمد الزعوري، في مواجهة التحديات التي تعترض العمل الإنساني، والعمل على إيجاد حلول فعّالة لها، مشيرة إلى أهمية تعزيز التنسيق المشترك بين الوزارة والمجلس الانتقالي في هذا المجال.

حضر اللقاء عدد من وكلاء الوزارة ومديري العموم في ديوان عام الوزارة.

مشاركة يمنية في الملتقى السعودي - المالديفي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في قطاع السياحة

المالديف / سبأ

شاركت الجمهورية اليمنية، في أعمال الملتقى السعودي - المالديفي المنعقد في المالديف تحت شعار (تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في قطاع السياحة) بوفد ترأسه رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، القاضي أفراح بادويلان.

ويناقش الملتقى على مدى يومين، بمشاركة مسؤولي وخبراء وممثلي هيئات مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمات إقليمية ودولية معنية بالحوكمة ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، اعتماد مبادئ توجيهية لتعزيز النزاهة والحوكمة في قطاع السياحة.

ومن المتوقع، أن تُقَر هذه المبادئ في ختام أعمال الملتقى بما يُسهم في ترسيخ التزامات الدول الأعضاء في هذا المجال.

واستعرضت القاضي أفراح بادويلان في كلمة اليمن، أبرز القضايا والتحديات التي يواجهها قطاع السياحة في اليمن، كالإرث الحضاري والسياحي الغني لليمن، الذي يشمل أربعة مواقع مدرجة ضمن قائمة التراث الإنساني العالمي، والمتاحف والمواقع الأثرية المتنوعة، والجهود القانونية والمؤسسية التي بذلتها الدولة لحماية الآثار وتنظيم قطاع السياحة، والآثار الكارثية لانقلاب ميليشيا الحوثي الإرهابية والحرب التي اشعلتها منذ عام 2015، وأدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية وشلل النشاط السياحي وتدمير المعالم وتهريب المخطوطات، وتراجع مؤسسات الدولة وغياب الشفافية والمساءلة مما أعاق التنمية وأفقد السياحة دورها كمحرك اقتصادي.

ودعت بادويلان، إلى رؤية شاملة لإعادة تفعيل القطاع السياحي، من خلال ربطه بجهود إعادة الإعمار وتعزيز الحوكمة وإشراك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص، كما أكدت على أن إنهاء الحرب واستعادة الاستقرار وتحقيق السلام هو الأساس لنهضة السياحة وبقية القطاعات.

واشارت القاضي بادويلان، الى أن مشاركة الهيئة في هذا الملتقى يأتي تأكيدًا على التزام الجمهورية اليمنية بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الفساد، ومواكبة الجهود العالمية الى تطوير السياسات الوقائية، ونشر ثقافة النزاهة في القطاعات العامة والخاصة، وعلى رأسها قطاع السياحة لما له من أثر مباشر على الاقتصاد الوطني وفرص العمل.

المجلس الأعلى للتكتل الوطني للأحزاب يُقِر برنامجه السياسي

الرياض / سبأ

اقر المجلس الأعلى للتكتل الوطني للأحزاب والمكونات السياسية اليمنية، في اجتماعه امس ، برئاسة الدكتور أحمد بن دغر، رئيس المجلس، البرنامج السياسي للتكتل، المقدم من الهيئة التنفيذية.

ويتضمن البرنامج السياسي للتكتل الأسس والمبادئ والأهداف التي يعمل المجلس على تحقيقها بالتعاون مع سلطات الدولة المختلفة وعلى كافة المستويات، بهدف استعادة مؤسسات الدولة وهزيمة ميليشيا الحوثي الإرهابية وتحقيق الاستقرار في اليمن.

كما تضمن البرنامج رؤية التكتل الاقتصادية والخدمية، وخاصة ما يتعلق بالأوضاع المعيشية الصعبة في المناطق المحررة.

ودعا المجلس الحكومة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية ترتقي إلى مستوى التحديات الراهنة، ويضمن استعادة الدولة السيطرة على مواردها المالية.

وأكد البرنامج السياسي على ضرورة تحفيز سياسات التمكين المعيشي ومكافحة الفقر، داعياً إلى إصلاح جذري في هيكل الأجور ورفع الحد الأدنى للأجور لمواجهة التضخم وغلاء الأسعار.

وفي الجانب الثقافي والإعلامي، اعتمد المجلس سياسات نابعة من القيم العربية والإسلامية، ومن تاريخ اليمن الحضاري الممتد، بهدف تحصين الأجيال من الأفكار المتطرفة والدخيلة، ورفض العنف بكافة أشكاله، وإدانة الإرهاب بكل أنواعه، ورفض كل ما يمسّ بثوابت وقيم سبتمبر وأكتوبر ومايو، والمرجعيات الوطنية، واتفاق الرياض، وإعلان نقل السلطة.